



Distr.
GENERAL

E/CN.4/Sub.2/1999/53

2 September 1999

ARABIC

Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي

والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

البند ٥ من جدول الأعمال

إعمال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمرأة

رسالة مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس الدورة الحادية والخمسين

للجنة الفرعية من الممثل الدائم لباكستان لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف

١- أوجه هذه الرسالة فيما يتعلق بمشروع القرار L24 المعنون "حالة النساء والبنات في أفغانستان" الذي اعتمدته اللجنة الفرعية في ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٩.

٢- عند اعتماد مشروع القرار، وجه الوفد الذي ادعى أنه يمثل أفغانستان اتهامات لا أساس لها ضد باكستان بدلاً من أن يركز على موضوع مشروع القرار. وهذا أمر مؤسف. ونحن نعتقد بأن قيام الممثل باستغلال الفرصة التي أتاحت له لأغراض سياسية يشكل أمراً مخالفاً للنظام.

٣- ولم يتمكن الوفد الباكستاني من الرد على الادعاءات التي وجهت ضده لأنه قيل له إن إجراءات اللجنة الفرعية لا تسمح بحق الرد. والواقع أن الوفد الذي ادعى أنه يمثل أفغانستان، والذي شوه عن قصد سمعة باكستان أمام اللجنة الفرعية قد مُنح حصانة من رد باكستان. وهذا أمر غير عادل ولا ديمقراطي.

٤- وقد نُصحنا بأن نرسل رداً مكتوباً على البيان المدلى به، بغية إدراجه في محاضر الاجتماع. وآمل أن تنعكس الآراء التالية لحكومة باكستان في محاضر الاجتماع بالكامل.

"لقد كان الشعب الأفغاني النبيل يأمل في استعادة السلم بعد عقد من الاحتلال الأجنبي لبلده. وللأسف، لا يزال تحقيق حلمه المنال بسبب النزاع الداخلي في أفغانستان.

"ولم يعان أي بلد من النزاع في أفغانستان ما عانت به باكستان. ولذلك فإن لباكستان مصلحة قصوى في استعادة السلم في أفغانستان. وقد واصلت باكستان اتباع سياسة تشجيع التوصل إلى تسوية سلمية ومتفاوض عليها في أفغانستان. وباكستان هي البلد الوحيد الذي لا يزال يعمل مع جميع أطراف النزاع في أفغانستان.

"وقد شرع رئيس الوزراء الباكستاني السيد محمد نواز شريف، حال تقلده مهام منصبه في شباط/فبراير ١٩٩٧، بمبادرة لإحلال السلم في أفغانستان. وتتوجت هذه المبادرة بعقد اجتماع للجنة توجيهية في نيسان/أبريل من هذا العام في إسلام آباد بغية وضع طرائق لعقد اجتماع للعلماء لمناقشة مشاكل أفغانستان وفقاً لتعاليم الشريعة الإسلامية ولتقاليد البلد. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ الذي أحرزته اللجنة التوجيهية، فقد خرجت العملية عن مسارها بسبب اختلافات بسيطة بين الأحزاب الأفغانية.

"ونحن نؤيد بقوة عملية "الستة زائد اثنان" التي استهلّت برعاية الأمم المتحدة. ونحن نواصل بذل الجهود لتعزيز المصالحة بين حكومة طالبان والتحالف الشمالي. وفي هذا السياق، تمثلت الجهود التي بذلت مؤخراً للمساعدة على تحقيق السلم في أفغانستان، من خلال حوار شامل بين مختلف الأحزاب الأفغانية، في المحادثات التي أجريت في دوشانبيه منذ يومين. وتواصل باكستان جهودها لتحقيق السلم في أفغانستان.

"إن باكستان تحترم دائماً سيادة أفغانستان وسلامة أراضيها. وتعتقد باكستان أن التوصل إلى حل سلمي لن يكون ممكناً دون توقف جميع التدخلات الخارجية في أفغانستان. وإن قيام سلطات قيرغيزستان في العام الماضي بمصادرة كمية من الأسلحة تقدر بحمولة قطار كانت موجهة إلى ما يسمى بالتحالف الشمالي (٧٠٠ طن وفقاً لبعض التقارير) إنما يبين أن تهريب كميات هائلة من الأسلحة إلى أفغانستان ما زال مستمراً. وقد دأبنا في هذا السياق على الدعوة إلى فرض حظر شامل على إمداد جميع أطراف النزاع بالأسلحة.

"إن الادعاءات التي وجهها ضد باكستان شخص يمثل فصيلاً واحداً هي ادعاءات تخدم أغراضه الذاتية ولا طائل من ورائها".

٥- وآمل أن ينعكس نص تعليقاتنا هذه بالكامل في تقرير الدورة الحادية والخمسين للجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

(توقيع) منير أكرم

السفير

الممثل الدائم